دعت إلى إعادة النظر في القوانين السارية

منظمات نسوية تحذر من تزايد جرائم غسل العار في الناصرية

الناصرية / حسين العامل

حذرت منظمات نسوية وناشطات في مجال حقوق المراة والطفل من ارتفاع معدلات جرائم غسل العار في محافظة ذي قار والتي غالبا ما يفلت مرتكبوها من العقاب ويتمتعون في كثير من الحالات بحماية عشائرهم.

تقول الناشطة النسوية منى الهلالي عن جرائم غسل العار التي تتسبب الوشايات الكاذبة عن علاقات جنسية مفتعلة اوقصة حب بين رجل وامراة في ارتكاب الكثير منها في مناطق متفرقة من مدينتها الناصرية.

تدخل جرائم غسل العار ضمن ابشع انواع العنف ضد المراة لكن مع هذا يبقى مرتكبوها بمنأى عن العقاب ولاسيما ان الكثير من الجرائم تحصل تحت غطاء عشائري بحجة الدفاع عن شرف العشيرة مشيرة الى ان معظم الجرائم التي تحصل اما مبنية على تهم من غير دليل او وشاية كاذبة او اشاعة مغرضه الهدف منها النيل من سمعة الخصم لافته الى ان الكثير من النسوة التي ارتكبت بحقهن جرائم غسل العار اثبتت تقارير الطب العدلي فيما بعد عدم تعرضهن لاية حالة هتك عرض او اغتصاب. واشارت الهلالي التي تتراس منظمة اور لثقافة المراة والطفل الى ان الجرائم التي ترتكب بحق المراة لاتنسجم في معظمها حتى مع تعاليم الدين الاسلامي التي اوجبت شهادة اربعة شهود عدول قبل الشروع بالاقتصاص. مبينه انه في احدى الحالات التي حصلت في منطقة البدعة شمال الناصرية قام شخص بقتل زوجة اخيه وشقيقتيها بعد استدراجهن الواحدة تلو الاخرى الى عرض الشارع واطلاق النار عليهن امام انظار المارة ليهرب فيما بعد من دون ان تتخذ القوات الامنية اجراءات جدية للقبض عليه ، واضافت وقد تبين ان دوافع الجريمه هو قيام احد الاشخاص في اثناء مشاجرته مع الجاني بذكر قريباته بسوء وان الاخير اقدم على ارتكاب فعلته حتى من دون ان يتحقق من صحة ادعاءات خصمه.

وتحتفظ ذاكرة الناشطات في مجال الدفاع عن حقوق المراة في ذي قار بالكثير من الجرائم المماثلة ولا سيما تلك التي حدثت في ناحية الفهود والتي راح ضحيتها امراة شابة وابن عمها بعد ان اقدم والد الفتاة على قتلهما ظنا منه ان الفتاة حامل من ابن اخيه لكن التقارير الطبية اللاحقة اثبتت عكس ذلك حيث تبين ان المجني عليها مازالت باكرا.

كما ان ما تناقلته وسائل الاعلام عن قصة الشابة التي اقدم شقيقها على خنقها حتى الموت في عيادة احدى الطبيبات بعد ان اخبرته الطبيبة وهي تظن انه زوجها بانها حامل ما زالت تؤرق الكثيرين حيث اثبتت الفحوصات التي اجريت على جثة المجني عليها ان الفتاة لم تكن حاملا وانها سليمة البكارة وان ما اعتقدت الطبيبة بانه حمل لا يعدو كونه حالة ورم في رحم الفتاة .

وغالبا ما ترتكب جرائم غسل العار التي تحصل بتحريض مباشر من الاقارب وافراد العشيرة وتشارك في التحضير لطقوسها للاسف بعض النساء كنوع من الترضية للاهل والمجتمع حيث ان الاعراف العشائرية السائدة في المجتمع الذكوري تبيح قتل حتى المراة التي تتعرض للاختطاف والاغتصاب تحت تهديد السلاح . كما ان الكثير من افراد المجتمع يعدون جريمة غسل العار شأناً عائلياً خاصاً وحقاً من حقوق الاسرة للحفاظ على شرفها وكرامتها وهم بذلك لا يقدمون حتى على الابلاغ عن مثل جرائم كهذه لا بل يتسترون عليها في كثير من الاحيان فيما تتكفل العشيرة بحماية الجاني وتعامله كبطل حافظ بفعلته على سمعة العشيرة وشرفها.

وفي معظم الاحيان لا تمنح ضحية جرائم كهذه اية فرصة للدفاع عن نفسها وهي في بعض الحالات تقتل بصورة مباغته حتى من دون ان تعرف السبب ، كما ان جثتها لا تعامل بالاحترام المطلوب حيث يلجا القاتل في بعض الحالات الى قطع راس الضحية وتعليق كف احد يديها بعد قطعه عند اعلى عتبة باب الدار وذلك اعتقادا منه ان مثل هذا الفعل سيعزز من مكانته الاجتماعية كونه استرد شرف العائلة .

كما يلجا بعض الجناة في القرى النائية الى رمي جثة المجني عليها الى الكلاب او رميها في الصحراء او أي مجرى مائي قريب وذلك بعد استخدام وسيلة القتل التي يراها مناسبة والتي تتمثل في كثير من الحالات بخنق الضحية او تسميمها او اطلاق النار عليها او او طعنها بالة حادة او حرقها او حتى اجبارها على الانتحار . اما في مراكز المدن فيعد صعق الضحية او حرقها بذريعة تسرب غاز الطبخ من الوسائل الناجعة للتخلص من تبعات الجريمة ولا سيما ان ذوي الضحايا لايطلبون الشكوى ضد احد عند اجراء التحقيق معهم في مراكز الشرطة.

ويشير تقرير لوزارة حقوق الانسان صادر منتصف العام الماضي الى مقتل ٢٣٣٤ امراة عراقية في جرائم مختلفة خلال السنوات الثلاث الماضية. لكن مع هذا تبقى الكثير من الجرائم التي ترتكب ضد النساء غير مقيدة في السجلات الرسمية حيث غالبا ما يلجا مرتكبو جرائم غسل العار في القرى والارياف الى دفن ضحاياهم محليا من دون اخبار السلطات التنفيذية عن حالة الوفاة او الحصول على اذونات رسمية بالدفن وهذا الامر لا يحصل بطبيعة الحال ما لم يكن هناك تواطؤ تام من افراد العشيرة.

وتشكل جريمة غسل العار في نظر الكثير من الباحثين الاجتماعيين البداية المؤلمة لتفكك اسر الضحايا حيث تقتل الضحية التي هي عادة ما تكون بعمر يتراوح ما بين ١٥-٢٣ عاما ويودع الجاني الذي هو في الغالب الاب او الاخ في السجن وتحرم الاسرة من معيلها فضلا عن الاثار النفسية التي تتركها الجريمة على حياة افراد الاسرة ولا سيما ام الضحية التي تحرم حتى من البكاء على ابنتها او الحديث عنها.

وتدعو معظم الناشطات في مجال الدفاع عن قضايا المراة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية الى تحقيق العدالة والمساواة في تطبيق القوانين والحد من جرائم غسل العار وتشديد العقوبات على مرتكبيها فالتساهل بارتكاب الجريمة على حد قول الناشطة النسوية نادية محمود وتحت اية ذريعه كانت سيؤدي بالنتيجة الى ضعف هيبة القانون وبالتالي الى تفشي الجريمة. وتوضح محمود التي تتراس واحدة من ابرز منظمات الدفاع عن حقوق المراة العربية في لندن رايها قائلة:

ارى ان الدولة يجب ان يسودها قانون واحد وموحد، فان اية جريمة قتل تحدث يجب ان يوجه بعدها سؤال الى الحكومة: ماذا ستفعل بالجناة؟ و كيف تحمي حياة مواطنيها، نساء ورجالا، فالحكومة اذا كانت تريد حقا وفعلا فرض قانون واحد في البلد، و قانونا بقدر ادعاءاتها بانها تحترم حقوق الانسان، فان هذا الاحترام لا يخضع لاية شروط، انه فوق كل شرط وكل قيد. فالذي يصادر حق الحياة من انسان ما، يرتكب عملا اجراميا، فالقتل حسبما تقول هو القتل بغض النظر عن التبرير المعطى له وان احترام التقاليد وقبول الثقافات المختلفة لايعني ابدا قبول اللامقبول وما هو مناف للقيم الانسانية .

ودعت محمود الحكومة العراقية الى اعادة النظر في القوانين السارية بما يكفل حماية جميع المواطنين بغض النظر عن طبيعة جنسهم مشيرة الى ان الدولة العصرية هي التي يجب ان توفر واحدا من ابسط شروط السكن على ارضها ،الا وهو شرط حماية الساكنين .

وكانت عدد من المنظمات النسوية العراقية قد دعت في وقت سابق لايقاف العمل بثلاث مواد من قانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ والصادر عام ١٩٦٩ كونها تخفف عقوبة كل من يقتل احدى قريباته ويدعي امام القضاء بانه فعل ذلك بدوافع (غسل العار) والمحافظة على الشرف ، فيحكم وفق ذلك بالحبس لفترة بسيطة لا تتجاوز العام الواحد او العامين في اغلب الاحيان بدلا من الاعدام او السجن المؤبد في حالات جرائم القتل الاخرى .

وتعتقد الكثير من الناشطات النسويات ان حدود الزنا التي تطبق حاليا على المرأة العربية لوتم تطبيقها على رجال العالم العربي لما بقي رجل واحد.

من الداخل

الحبوبي ليس الشاعر

هادي جلو مرعي

منذ وقت مبكر كان المرحوم محمد سعيد الحبوبي قد الف الصحراء حين كان يرافق اباه وجده في رحلات الى نجد حجاز، وكان يمر باراض ومرتفعات وواحات تثير في نفسه الرغبة في نظم الشعر، وكان مع جماعة له من الشعراء يرتقي سطح مسجد (صافي صفا) المطل على بحر النجف في الاماسي ليتبادل الشعر والادب معهم.

وفوق ذلك كان عالماً بالفقه وشؤون الشريعة، ومحارباً باسلاً يرفض التسلط والقهر، وذلك دفعه ليقود جموع المجاهدين ورجال العشائر لمقاتلة الانجليز في جنوب العراق في الثلث الاول من القرن العشرين، ومات هناك، واكرمه اهل الناصرية وسموا ساحة باسمه في وسط المدينة..

شكل الحبوبي ظاهرة في الشعر التقليدي العربي، وتأثر بانماط واغراض منه...

اما حفيده يوسف فقد شكل ظاهرة سياسية، برغم انه لم يخرج عن دائرة الدين والمذهب، وفي مدينة تتنفس الفقه والشعر والمراثي مثل كربلاء كان للرجل حضور مميز.. ودفعني ذلك لشد الرحال الى تلك المدينة الخالدة لزيارة مرقد الثائر العظيم الحسين واخيه العباس وشم رائحة الرمل الاحمر المتدفق بالثورة واحترام الذات الى اقصى حد.. وكان لي رغبة في سؤال اهالي كربلاء عن السر الذي دفع مدينة عظيمة ومعروفة بوجود القوى الدينية والعشائرية فيها للتصويت لرجل واحد في قائمة مستقلة؟. وفي انتخابات مجالس المحافظات تحديداً...

سألت رجلاً كبيراً، وصحفياً، وسائق تاكسي. واجمعوا على نزاهة واخلاص الحبوبي وخبرته المتراكمة وقربه من معاناة الناس العاديين.

سائق التاكسي داعب في تصوراته رؤية ما.. وقال: لقد باع بيته وعمر مرقد احمد ابن هاشم ودفع خمسة وعشرين مليون دينار ليعبد الطريق الواصل الى احد الامكنة المقدسة في الصحراء يقصده الناس يسمونه)القطارة(.. وساهم في بناء عدة مساجد في كربلاء وله مشاركات في اعمال خير وبر...

الصحفي قال... ان هذه الاعمال لها حضورها في اذهان العامة لكنها ليست لوحدها السبب في اختيار الناخبين له. وتكمن الاسباب في انه مس معاناتهم، وعرف حاجاتهم لمتطلبات قد تكون بسيطة في ظاهرها لكنها واقعية ومؤثرة وقد يفشل بسببها مسؤولون وقوى سياسية لا تبذل جهداً لتقليل معاناة المواطنين او تمنحهم املاً حقيقياً في انجاز مشاريع خدمية وعامة. وكان الحبوبي رفض اشراك اسماء مهمة من ابناء كربلاء في قائمة الترشيح لانتخابات مجالس المحافظات لانه لا يريد ان يتحمل اخطاء الاخرين او خشية التجاوز على حقوق العامة من الناس واكتفى انه رشح لوحده وفاز لوحده وربما لن يؤثر في تعيين المناصب الكبرى، لكنه نجح في تقديم مشروع صالح يمكن الاقتداء به لانسان يرفض الفساد ولا يساعد عليه. وكان رمزاً للاختيار غير المفروض انما جاء برغبة الناس وارادتهم..

كان الحبوبي رفض اشراك اسماء مهمة من ابناء كربلاء في قائمة الترشيح لانتخابات مجالس المحافظات لانه لا يريد ان يتحمل اخطاء الاخرين او خشية التجاوز على حقوق العامة من الناس واكتفى انه رشح لوحده وفاز لوحده وربما لن يؤثر في تعيين المناصب الكبرى

بالتعاون مع منظمتي روابط واليونسكو

التقني تنظم برنامجاً لتطوير التعليم في العراق

بغداد/ المدى

نظمت هيئة التعليم التقني وبالتعاون مع وزارة المهارات والتعليم المستمر البريطانية والمجلس الثقافي البريطاني من خلال منظمتي روابط واليونسكو، للمدة ١٥-١٩ شباط. اعمال برنامج تطوير التعليم التقني في العراق.

وقال رئيس الهيئة أ.د.محمود شاكر الملا خلف بكلمة قال خلالها إن إقامة هذا النشاط يأتي في إطار جهود الهيئة لـ"ردم الهوة الكبيرة التي تفصل التعليم العالي العراقي بعامة والتقني منه بخاصة مع العالم المتقدم وتطوير ملاكاتها والارتقاء بقدراتهم على الصعد كافة"، مشيرا إلى "أن ٢٠٠٠ من منتسبي الهيئة شاركوا بدورات أو نشاطات مماثلة في مختلف دول العالم منذ سقوط النظام السابق وحتى الآن".

وأضاف الملا خلف أن الهيئة "وضعت ملامح ستراتيجيتها المستقبلية والرؤية والرسالة والأهداف الخاصة بكل كلية أو معهد تابع لها"، مبينا أنها تسعى حاليا لتوأمة تشكيلاتها كافة مع مثيلاتها في العالم المتقدم خلال عام ٢٠٠٩ الجاري".

وأفاد أن تشكيلات الهيئة "أبرمت اتفاقيات توأمة مع ١٢ كلية بريطانية"، منوها إلى أنها تسعى لزيادتها إلى ٢٤ كلية هذا العام".

وذكر أن التوأمة بمفهوم الهيئة تعني من بين أمور أخرى "المشاركة بالأفكار والرؤى والخبرات والتجارب، لا أن نأخذ من الآخرين حسب".

وقال رئيس هيئة التعليم التقني إن "المباشرة قد تمت لوضع أسس ومعايير الجودة الشاملة لتشكيلات الهيئة كما بوشر أيضا بوضع المواصفات الخاصة بالاعتمادية الدولية"، لافتا إلى أن ذلك يهدف لـ"إعداد خريج بمؤهلات مماثلة لأرقى الكليات أو المعاهد التقنية العالمية".

وبين أن نشاط الهيئة "امتد ليشمل شريحة العاطلين عن العمل ومن كان ينتمي للمليشيات من خلال تأهيلهم وإكسابهم الخبرات والمهارات الضرورية واللازمة التي تمكنهم من ممارسة أعمال أو حرف مفيدة لهم كما للمجتمع"، منوها إلى أنها "أهلت حتى الآن أكثر من سبعة آلاف شخص من هذه الشريحة".

وأعرب أ.د.محمود شاكر في ختام كلمته عن تقديره وامتنانه البالغين لمنظمة روابط ووزارة المهارات والتعليم المستمر البريطانية والمجلس الثقافي البريطاني ومنظمة اليونسكو لجهودهم الداعمة والمساندة للهيئة".

وبعد ذلك ألقى وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاتحادية د.سلام خوشناو كلمة الوزارة التي بين فيها جهودها لـ"النهوض بقطاع التعليم العالي وتحديثه وانفتاحها على التجارب العالمية في هذا الشأن والتأكيد على تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتمادية لرفع المستوى العلمي وترصينه"، مبينا أن قطاع التعليم التقني يحظى باهتمام خاص من قبل الوزارة لأهمية في تأمين الملاكات الفنية والوسطية التي يحتاجها المجتمع في عملية إعادة بنائه وتنميته".

واستعرض وزير التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كردستان أ.د.إدريس هادي صالح في كلمته مسيرة قطاع التعليم العالي في الإقليم بعد انتفاضة آذار ١٩٩١ وحتى الآن وما شهده من توسعات أفقية وعمودية على الصعد كافة.

وقال الوزير صالح إن الوزارة رفعت شعارا مفاده أن العام ٢٠٠٩ الجاري "سيكرس لتحويل التعليم من اسلوب التلقين إلى عملية تعلم"، مبينا أنها تسعى لـ"تخريج ٨٠ ألف طالب من التعليم التقني خلال السنوات الخمس المقبلة وحسب حاجة الإقليم لتلك التخصصات والمشاريع الحكومية والاستثمارية".

وكشف الوزير صالح عن نجاح الوزارة في زيادة عدد الجامعات من واحدة سنة ١٩٩١ إلى سبع حكومية وثماني جامعات خاصة حاليا، والمعاهد من اثنين إلى ٢٠ فضلا عن ثلاث كليات تقنية حاليا"، واستطرد كما "استحدثت الوزارة هيئة كردستانية للتخصصات الطبية وجامعة طبية متخصصة في السليمانية".

وأكد أن "الوزارة تعمل حاليا على تخصصات جديدة لصيقة الصلة بحاجة المجتمع الكردستاني لهذا النوع من القدرات كإزالة الألغام والدفاع المدني وحماية البيئة على سبيل المثال لا الحصر".

وأوضح الوزير د.صالح أن هناك خللا في البنية التعليمية الكردستانية على صعيد نسبة خريجي الجامعة إلى خريجي التعليم التقني والمدارس المهنية"، منوها إلى أن العمل "يجري حاليا لتعديل هذه النسبة بنحو علمي وموضوعي خلال السنوات الخمس المقبلة وحسب حاجة الإقليم لتلك التخصصات والمشاريع الحكومية والاستثمارية".

اتبعت اسلوب « نقطة نظام « في باب المناقشات

جمعية فكرية تناقش امكانات بناء الدولة الديمقراطية في العراق

بغداد/ المدى

نظمت جمعية فكرية تابعة لرهبنة مسيحية ببغداد، ، ندوة عن اشكاليات الديمقراطية في العراق في بادرة غير مسبوقة لانخراط مؤسسة دينية مسيحية في شأن بالمجتمع العراقي وأقامت جمعية فكر بلا حدود التابعة لرهبنة الآباء الدومينيكان في العراق، محاضرة بعنوان "الديمقراطية ومبادؤها وآليات تطبيقاتها المحلية" على قاعة مقرها الكائن في شارع ٥٢ بحي الصناعة في بغداد حاضر فيها كل من الأكاديمي سعد سلوم والباحث فراس كوركيس عزيز وقدمها الأب فيليب هرمزعضو رهبنة الآباء الدومينيكان.

وقال الأكاديمي سعد سلوم ان لكل تجربة ديمقراطية في العالم خصوصيتها، فالتجربة التركية لاتشبه الهندية ولاالأميركية وان هناك اختلافا في رؤية الجماعات العراقية الى الدولة المنشودة في العراق. ودعا سلوم الى ضرورة تجاوز الشخصنة نحو بناء مؤسسات تقوم عليها الدولة".

وتناول الباحث فراس كوركيس امكانات بناء الدولة الديمقراطية في العراق والمشاكل التي تعتريها.

وفتح باب النقاش في المحاضرة بطريقة خرجت على مألوف الندوات والمحاضرات الأخرى في بغداد،اذ أتبع اسلوب "نقطة نظام" لترد مداخلات من الجمهور على ماأورده المحاضران. وقال الأب فيليب هرمز "محاضرة اليوم لها خصوصية في طرح مفهوم الديمقراطية وكيفية بنائها،بحيث اعطي المجال واسعا للجمهور كي يكونوا الجزء المحرك للمحاضرة والفاعل فيها،وليس الثانوي الذي ننتظر منه المداخلات فقط". واضاف ان هذه "فكرة جديدة قد تؤسس للمشاركة الجماعية في المحاضرة والحياة العراقية عموما،برؤى متسامحة تهدف الى اشاعة مفهوم قبول الآخر المختلف معك فكريا وسياسيا على غرار المنتديات البغدادية التي كان يجتمع فيها المسلمون والمسيحيون ويتحاورون في قضايا مهمة".

وذكر الأب هرمز ان جمعيته تحاول في نشاطاته تقديم علوم انسانية فيها تداخلات وتماسات مع الواقع كعلم السلالات، علم النفس، الفلسفة، اللغات، الأنثروبولوجيا، لتكون لدينا تعددية فكرية تسهم في الأمساك ببعض الحلول لمشكلاتنا العراقية".

وقال الباحث فراس كوركيس بحسب أصوات العراق "قدمت ورقة تتعلق بمفاهيم عامة للديمقراطية ومبادئها،وتطرقنا الى التجربة الاميركية،فضلا عن العراقية في خطاها نحو الديمقراطية،وكانت المداخلات العديدة محفزة للحديث والخروج عن الورقة المعدة أصلا،خاصة فيما يتعلق بمعوقات التحول الديمقراطي في العراق".

لإنشاء مشاريع خدمية في الأقضية والنواحي

٤٠٠ ألف دولار حصة ميسان من منحة الحكومة السويدية

ميسان/ رعد شاكر

أكد منسق منظمات المجتمع المدني في محافظة ميسان أن السويد خصصت مبلغ مليون و٢٠٠ الف دولار لإقامة مشاريع خدمية في مناطق الأقضية والنواحي التابعة لثلاث محافظات جنوبية هي البصرة وذي قار وميسان.

وأوضح أمجد الدهامات للمدى أن المبلغ قسم بالتساوي على المحافظات الثلاث مضيفا أن حصة محافظة ميسان البالغة ٤٠٠ ألف دولار وزعت بحسب الكثافة السكانية على ثلاث مناطق ريفية و بواقع ٢٠٠ ألف دولار لقضاء قلعة صالح و١٠٠ ألف دولار لكل من ناحيتي المشرح ونهر الخير لإقامة مشاريع خدمية متنوعة.

مفصلا أن المشاريع المزمع إقامتها في قلعة صالح تتضمن نصب محولات كهربائية وصيانة مجمعات لمياه الشرب وإنشاء ملعب لكرة القدم وجسر للمشاة بطول ٣٠ مترا إضافة لعدد من المتنزهات فيما تضمنت مشاريع ناحية المشرح نصب محولات كهربائية وإنارة عدد من الشوارع وتشييد جسر للمشاة وتطوير مدخل الناحية مع تجهيز حاويات للنفايات أما مشاريع ناحية نهر الخير فتتضمن نصب محولات كهربائية وإنارة شوارع وإنجاز ناظم للري وتأهيل كهرباء المركز الصحي في الناحية. ونوه الدهامات أن جميع المشاريع ستنفذ بطريقة التنفيذ المباشر من قبل الدوائر المختصة المستفيدة منها وبإشراف من قبل برنامج الأمم المتحدة الأنمائي UNDP.

ومن المؤمل المباشرة في تنفيذها خلال الأسابيع القليلة المقبلة. جدير بالذكر أن مشاريع عدة نفذت فيما قاربت أخرى على الأنجاز ضمن منحة الأتحاد الأوربي البالغة ٥ ملايين دولار لقضاء الميمونة (جنوب المحافظة) في العام الماضي.